



تعميم رقم (155/2013)

إلى كافة مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين

التاريخ: الأربعاء، 04 كانون الأول، 2013

الموضوع: تحديث نظام تصنيف المقترضين - النسخة الثالثة (Version 3)

في إطار سعي سلطة النقد المستمر لتطوير أدوات خفض المخاطر الائتمانية حفاظاً على جودة محفظة التسهيلات المصرفية، وعطفاً على تعميمنا رقم (2011/32) بتاريخ 2011/2/24 بخصوص تطوير النسخة الثانية من نظام التصنيف الائتماني، قامت سلطة النقد بتطوير النسخة القائمة من النظام بعد أن تم مراجعة كافة العناصر ذات العلاقة المحددة لدرجة المخاطر بما يتواءم مع البيئة المصرفية الفلسطينية آخذين بعين الاعتبار ملاحظات المستخدمين بالخصوص، حيث تجدون أدناه أهم التعديلات الرئيسة التي تمت على النسخة الثالثة المطورة للنظام (Version 3):

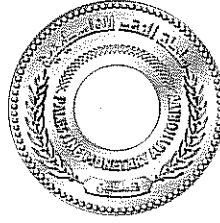
أولاً: تصنيف العملاء على نظام الشيكات المعادة

نظراً لمرور ثلاث سنوات على فترة تشغيل نظام الشيكات المعادة الآلي فقد تم التعديل على الأوزان الترجيحية للمتغير الذي يعكس وضع العميل على نظام الشيكات المعادة، بحيث يتم تقييم العملاء المصنفين الذين لم يقوموا بالتسوية خلال الفترة القانونية لسداد الشيكات المعادة على حسابهم D(R) و C(O) والذي صاحبه إعادة تقييم للعملاء المصنفين من درجة E-A ليصبح التقييم لمخاطر المصنفين على نظام الشيكات أكثر قدرة على التنبؤ وفقاً لدرجة مخاطر التصنيف.

ثانياً: تقييم الشركات

بهدف تقليل المخاطر المصاحبة لتقييم الشركات بحيث تتجه لتكون أقل تشدداً وتحفظاً نحو المقترضين من الشركات، وبالتالي تقليل العقوبات التي تواجه الشركات لدى تقديمهم بطلبات الحصول على تسهيلات ائتمانية بما يخدم معاملاتهم المالية والتجارية من جهة ويعزز من التزامهم في سداد تسهيلاتهم الائتمانية فقد تم:

- تخفيض الأوزان الترجيحية للمخاطر الناجمة عن حصول الشركات لتسهيلات متعددة من أكثر من جهة آخذين بعين الاعتبار حجم المعاملات التجارية للشركات والتي تقتضي لجوء الشركات للحصول على تسهيلات متعددة من أكثر من جهة.
- إضافة متغير خاص لقياس نسبة إلزام الشركات إلى حجم رأس المال المصرح عنه على نظام المعلومات الائتماني، بإعتباره مؤشر لقياس مخاطر الشركات ومدى التعرض للمخاطر



الإئتمانية، بحيث تعتبر تجاوز مديونية الشركة لـ 60% من إجمالي رأس مال الشركة مؤشر على ارتفاع مخاطر الشركات وارتفاع درجة التعثر.

ثالثاً: وضع العميل على نظام القوائم السوداء ومحدودي التصرف نظراً لإنهاء الفترة القانونية القصوى للإدراج على القوائم والتي أخذت بعين الاعتبار عند إطلاق نظام الشيكات المعادة تم إلغاء المتغير الخاص بوضع العميل على نظام القائمتين السوداء ومحدودي التصرف.

رابعاً: تقييم الضمانات بهدف تخفيض التشدد في تقييم المقترضين سواء الأفراد أو الشركات تم إلغاء المتغير الخاص بنوع الضمانة المقدمة على التسهيلات ذات القيمة الأكبر والإكفاء بتقييم الضمانات المقدمة على التسهيل عند تقييم المقترضين.

خامساً: التأخر بالسداد لمدة 30 يوم لموظفي القطاع العام نظراً لخصوصية المجتمع الفلسطيني وإعتماد غالبية فئاته على الرواتب المحولة شهرياً للمصارف والتي قد تتأخر لعدة أيام عند إستحقاق الصرف ونظراً لعدم ترجيح مخاطر التأخر في سداد الأقساط لمدة لا تتجاوز الـ 30 يوم فقد تم إضافة تفسير تقييم خاص بموظفي القطاع العام الحاصلين على تقييم وضع العميل 2 (العمل متأخر لمدة 30 يوم في السداد) للإستدلال والتتويه لصفة المقترض، حيث يساعد ذلك في خفض المخاطر الإئتمانية عند إتخاذ القرار الإئتماني.

سادساً: تعديل جدول درجات المخاطر بناءً على نتائج تحليل عينة الدراسة من محفظة تسهيلات المصارف ومؤسسات الإقراض لفترة محددة، تم تعديل جدول درجات المخاطر والأوزان الترجيحية للمخاطر لتتواءم مع التعديلات الجديدة بما يعكس التعديلات على درجات المخاطر للمتغيرات ذات العلاقة والتي تتوافق مع مخاطر محفظة التسهيلات الكلية للبيئة المصرفية.

وعليه، يرجى من كافة إدارات المؤسسات التعميم على مستخدمي نظام معلومات الإئتمان بما جاء في مضمون هذا التعميم، علماً أنه سيتم مباشرة العمل بالنسخة المحدثة لنظام التصنيف الإئتماني اعتباراً من صباح يوم الأحد الموافق 2013/12/15.

دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق

سلطة النقد الفلسطينية